

وضع التنوع البيولوجي

في غرب آسيا

أ) البيئة العامة لمنطقة غرب آسيا

١) تنعم منطقة غرب آسيا بثروة زاخرة من التنوع البيولوجي الذي يشمل تنوعاً من الأنظمة البيئية البرية والمياه العذبة والمناطق الساحلية والموائل المرتبطة بها. وتتضمن منطقة غرب آسيا منطقة المشرق العربي (العراق والأردن ولبنان والمناطق الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية) والتي تتصف بظروف تتراوح بين المناطق الرطبة لحوض البحر الأبيض المتوسط وشبه القاحلة وشبه الجزيرة العربية (البحرين وعمان والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) والتي تهيمن عليها ظروف تتراوح بين شبه القاحلة والصحراوية القاحلة. وتعتبر منطقة غرب آسيا جزءاً من ثلاث مناطق بيئية تشمل مختلف الأنظمة البيئية، بما في ذلك غابات البحر الأبيض المتوسط والصحاري والسهول ومناطق الرعي والسفانا والواحات والجبال والأنهار والبحيرات والحدائق ومناطق المد الساحلية والمستنقعات والأهوار وغابات المانجروف وأحواض الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية وجميعها تمثل تشكيلة واسعة من خدمات الأنظمة البيئية والممرات البيئية للأنواع المهاجرة التي تمر عبر المنطقة. وتعتمد

المجتمعات التي تعيش في منطقة غرب آسيا وبشكل كبير على المنافع الغذائية والصناعية والصحية للتنوع البيولوجي للمنطقة والتي يتم استغلالها بدون فهم حقيقي للقيمة التي تمثلها لوظائف النظام البيئي. وبرغم ذلك، فإن التنوع البيولوجي يعتبر واحداً من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة في منطقة غرب آسيا وعلى وجه الخصوص من خلال دعم الأنظمة البيئية الزراعية (الحيوانات والنباتات).

ب) وضع التنوع البيولوجي خلال عام ٢٠١٠

٢) توجد ثلاثة من بين ٣٤ منطقة تنوع بيولوجي ساخنة في العالم في منطقة غرب آسيا (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)^١ وهي: منطقة إيران الأناضول ومنطقة غابات البحر الأبيض المتوسط ومنطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية وأرخبيل جزر سوقطرة في اليمن (منظمة كونسيرفيشن انترناشيونال ٢٠٠٧)^٢. وكانت

١ توقعات التنوع البيئي للمنطقة العربية (٢٠١٠). برنامج الأمم المتحدة للبيئة (النسخة العربية) <http://www.unep.org/dewa/westasia/ear> (آخر مرة تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٠).

٢ منظمة كونسيرفيشن انترناشيونال (٢٠٠٧). نقاط التنوع البيولوجي الساخنة. http://www.biodiversityhotspots.org/xp/Hotspots/hotspots_by_region/Pages/default.aspx.psa.tluafed/segaP/noiger_yb_stopstoh/stopstoh/px/grp.stopstohytisrevidoib.www//.ptth.



ذكر اليعسوب - Crothemis erythraea البحرين.



Dendrosyochos socotranum على طول الساحل الشمالي لليمن، ٢٠٠٥

(٣) لا تمثل الغابات والأراضي الحرجية في منطقة غرب آسيا سوى نسبة ١٣٤ بالمائة فقط من إجمالي مساحة منطقة غرب آسيا (توقعات البيئية العالمية - الإصدار الرابع، ٢٠٠٧)° ولكن هذا الرقم يرتفع باضطراد مع إدراك البلدان قيمة المناطق الحرجية. وتقع النسبة الكبرى من الغطاء الحرجي (٦٢ بالمائة) في شبه الجزيرة العربية وتنمو غابات المانجروف بمساحات واسعة على طول السواحل ومحاصيل من العرعر، Juniperus spp.، والصمغ العربي Acacia spp.، والأثل Tamarix spp.، والينبوت (الغاف) Prosopis spp. وتنتشر بقية الغابات على طول الجبال والتلال في شمال العراق والأردن ولبنان والمناطق الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. وتوجد أفضل مساحات الغابات المغلقة على التلال بالقرب من البحر الأبيض المتوسط. وتمثل غابات البحر الأبيض المتوسط موائل غنية للنباتات والحيوانات التي تهتم عليها أشجار الشوح، Abies spp. والصنوبر Pinus spp. والأرز Cedrus spp.

آخر المناطق التي تم ذكرها هو موقع مدرج على قائمة التراث العالمي (وورلد هيريتاج) المعروف بغناه من حيث التنوع البيولوجي والذي يتضمن ٨٥٠ نوعاً من النباتات منها ٢٥٤ (والتي تمثل ٣٠ بالمائة منها) أنواعاً مستوطنة. وفي الشرق الأوسط، يتم حالياً استخدام حوالي ٢٠٠-٢٥٠ نوعاً من النباتات من الناحية الاقتصادية لأغراض طبية (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)٣ وتمثل الموارد البحرية مصدراً رئيسياً للبروتين للبشر بينما تعتبر مناطق الرعي القاحلة مصادر غنية من البروتين الحيواني والنباتي وهو ما يساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الغذائية في المنطقة. وتتيح الأنظمة البيئية أيضاً محاصيل رعوية ذات قيمة غذائية وطبية حيث يتراوح إنتاجها بين ٥٠ إلى ١٦٠٠ كيلوجرام/ للهكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥)٤. وتشمل الأمثلة على ذلك: Periploca angustifolia، و Dactylis glomerata، Schismus barbatus و Oryzopsis milacea.

(٤) تلعب المناطق المحمية دوراً حيوياً في حماية الأنظمة البيئية الفريدة وتقوم بدور النماذج بالنسبة للإدارة المستدامة الفعالة وفي نفس الوقت تتيح فرصاً لتعزيز التوعية. وقد وجدت المناطق المحمية في المنطقة منذ فجر التاريخ وذلك وفقاً لمبدأ "الحمي" والذي فرض أنظمة

٣ راجع الهامش رقم (١).

٤ الكتاب السنوي للإحصائيات، ٢٠٠٥، المجلد ٢٥، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

٥ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧، التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، (الإصدار الرابع)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.



أشجار الأرز Cedrus libani في لبنان.



أشجار النخيل، Phoenix dactylifera، قرية دار كليب، البحرين.

ملاحظة: هناك أكثر من ١٠٠ نوع من النخيل في البحرين.

وما يبعث على الاهتمام هو أن منشأ معظم هذه المحاصيل الغذائية الرئيسية هي المناطق الجافة من البحر الأبيض المتوسط وهو ما يسمى منطقة "الهلال الخصيب" والتي يوجد فيها ٤ من بين ١٨ من المناطق الساخنة للنباتات المستوطنة. أما الشرق الأدنى فهو واحد من بين ثلاثة مراكز لأصل الأنواع المستخدمة في الزراعة والمعرفة من قبل هوكس (١٩٨٣)^٩ والتي تعتبر مركزاً لأصل القمح والشعير والعدس وأنواع نباتات الرعي والعديد من أشجار الفاكهة. وتؤمن الأنواع

صارمة من العادات على الحماية وضمن الاستخدام المناسب للموارد الطبيعية لفترات طويلة. وبعد النصف الثاني من القرن العشرين، فقدت الكثير من المناطق المحمية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة المشرق العربي وذلك بسبب التخلي التدريجي عن نظام "الحمى" (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)^٦. وبهذا انخفض عدد المشاريع القائمة على الحمى في المملكة العربية السعودية من ٣٠٠٠ في عام ١٩٦٩ إلى ٩ في عام ١٩٩٧ (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/المفوضية الدولية للمناطق المحمية، ٢٠٠٨)^٧.

(٥) تضم منطقة غرب آسيا مناطق رطبة ومسطحات مائية ذات أهمية دولية، وقد تم إدراج عدد منها تحت اتفاقية رمسار حول المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخصوصاً موائل طيور الماء. وتشمل الأنهار الهامة في منطقة المشرق كلاً من نهر الفرات ونهر دجلة ونهر الأردن ونهر الليطاني والتي تعيش فيها مجموعة كبيرة من النباتات المائية والأسماك والطيور المتنوعة وهو ما يتيح خدمات بيئية هامة للمجتمعات التي تقوم بحمايتها. وتتميز شبه الجزيرة العربية بواحاتها وجداولها ومستنقعاتها وسبخاتها sabkhas الساحلية. (أراضي المد المالحة) والمسطحات المائية من صنع الإنسان والتي تقوم بدور الممر الهام للطيور المهاجرة وتحافظ على الأعشاب والقصب والأنواع المهددة للانقراض من الطيور المائية ذات الأهمية الدولية.

(٦) لقد تكيف التنوع البيولوجي الزراعي للأراضي الجافة في منطقة غرب آسيا مع الظروف المناخية القاسية لهذه المنطقة. وتملك بعض البلدان في المنطقة نباتات فريدة خاصة بها. فمن بين ٣٥٠٠٠٠٠ نوع من النباتات، تعتبر ٢٠٠ منها فقط مصادر غذائية مدجّنة بينما لا تعتبر سوى ١٥-٢٠ نوعاً منها ذات أهمية اقتصادية وهو ما يمثل نسبة ٨٣ بالمائة من المحاصيل الغذائية المستغلة على نطاق العالم (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)^٨.

٦ راجع الهامش رقم (١)
٧ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المفوضية الدولية للمناطق المحمية (٢٠٠٨). المفوضية الدولية للمناطق المحمية شمال أفريقيا والشرق الأوسط. الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ المفوضية الدولية للمناطق المحمية.
http://cms.iucn.org/about/union/commissions/wcpa/wcpa_work/wcpa-regions/wcpa_nafrika/index.cfm

٨ راجع الهامش رقم (١)
٩ هوكس (١٩٨٣)، تنوع نباتات المحاصيل، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساتشوستس ولندن.

ج) التحديات الرئيسية التي تواجه التنوع البيولوجي في المنطقة

شهدت منطقة غرب آسيا في المدة الأخيرة تغيرات بيئية عميقة. وحسب التقارير التقييمية المتناثرة، فإن المنطقة عانت من خسارة كبيرة في تنوعها البيولوجي وتدهوراً حاداً في موائها نتيجة الأنشطة البشرية. وتهيمن على البيئة فيها مصادر مائية محدودة وندرة في الأراضي الصالحة للزراعة وأنظمة بيئية هشّة وظواهر جفاف متكررة. وبسبب الممرات البيئية الضيقة نسبياً والمناطق البحرية المغلقة وشبه المغلقة التي تحيط بالمنطقة، بالإضافة إلى التواصل المحدود نظراً للموائل المبعثرة هنا وهناك، فإن هذه الأنظمة البيئية هي أكثر حساسية للتهديدات التي تواجه التغيرات المناخية، وهو ما يحدد الفرص المتاحة للأنواع للهجرة أو للتكيف مع التغيرات التي تتعرض لها. وبالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى حماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، فإن ما يؤدي إلى تدهور من التنوع البيولوجي في غرب آسيا هي الضغوط المباشرة التي تتمثل في التنمية الحديثة والعوامل الأخرى غير المباشرة المرتبطة بها والتي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي مثل النمو في عدد السكان والمساعدات والدعم الاقتصادي غير الملائمة.

التي نشأت من هذه المنطقة في الوقت الحاضر ما يربو على ٣٨ بالمائة من سكان العالم. ويمثل القمح وحده ثلث إنتاج العالم من الطعام (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) - مشروع المرفق البيئي العالمي لغرب آسيا (جيف) ١٠).

٧) تتميز البيئة الساحلية لمنطقة غرب آسيا بأنها متنوعة في طبيعتها وهي محاطة بمسطحات مائية محيطية رئيسية مفتوحة وشبه مغلقة ومغلقة وموائل بحرية. وتزخر جميع مسطحاتها المائية، ماعدا البحر الميت، بوفرة كائناتها البحرية. ويضم البحر الأحمر تشكيلة واسعة من أنواع الأسماك والأعشاب البحرية والشعاب المرجانية واللافقاريات والسلاحف البحرية. أما بحر العرب فهو معروف بأنواع مختلفة من الأسماك الفريدة والطحالب واللافقاريات والروبيان والرخويات. ويتميز خليج عدن والمنطقة البحرية للمنطقة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (رومي) بوجود أسماك مرجانية وأنواع مرجانية لديها قدرة فريدة على تحمل التغيرات في درجة الحرارة والمعدلات العالية من الملوحة. وأخيراً، فإن البحر الأبيض المتوسط يستفيد من مصادر بحرية غنية مقارنة مع غيرها، حيث تضم ٨- ٩ بالمائة من الأنواع البحرية في العالم ويوجد فيها ٦٢٢ نوعاً أسفنجياً و ٦٠٠ نوع من الأسماك وثلاثة أنواع من السلاحف و ١٢ نوعاً من الحبار (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠).

الجدول ١

أنواع البحر الأحمر التي هاجرت إلى شرق البحر الأبيض المتوسط على مدى الخمس وعشرين عاماً الماضية

العائلة	الأنواع
Apogonidae	Apogon taeniatus-Apogon thurstoni
Callionymidae	Callionymus filamentosus
Cynoglossidae	Cynoglossus sinus-arabici
Hemiramphidae	Hemiramphus far
Gobiidae	Silhouettea aegyptia- Oxyurichthys papuehnis
Holocentridae	Sarocentron rubrum
Leiognathidae	Leiognathus klunzingeri
Monacanthidae	Stephanolepis diaspros

المصدر: التقرير الوطني الرابع للجمهورية العربية السورية ١٢

١٠ المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) مشروع مرفق البيئة العالمي (٢٠١٠). التنوع البيولوجي في المناطق الجافة. <http://www.incarda.org/get/explain.html>
١١ راجع الهامش رقم (١).
١٢ الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠١٠) - الأمانة العامة للتنوع البيولوجي: <http://www.cbd.int/secretariat/>.

(٩)

وعلاوة على ذلك، فإن منطقة غرب آسيا شهدت فورة مفاجئة في التنمية الساحلية في معظم مدنها الرئيسية ويعود ذلك إلى الزيادة السريعة في عدد السكان على مدى الثلاثين عاماً الماضية. ويستمر سكان المنطقة في التزايد وذلك بنسبة تتجاوز ٣ بالمائة سنوياً وبالتحديد بنسبة حوالي ٣٦ بالمائة سنوياً في منطقة شبه الجزيرة العربية وبنسبة حوالي ٢٧ بالمائة سنوياً في منطقة المشرق العربي (منصة بيانات توقعات البيئة العالمية، ٢٠٠٥). وقد زاد إجمالي عدد سكان غرب آسيا من ٣٦ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ ليصل إلى ١١٨ مليوناً في عام ٢٠٠٥. وفي شبه الجزيرة العربية، تميزت أنماط النمو الحضري بأنها أكثر حدة وسرعة بل هي من بين أعلى المعدلات العالمية. وقد صحب عملية التحضر هذه تغيير في أنماط الاستهلاك وفي الأنماط الحياتية والمدفوعة بالثروة المالية الناتجة عن الموارد النفطية في المنطقة العربية وارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات وعقد الثمانيات من القرن الماضي.

(١٠)

بشكل عام، أدى ارتفاع الطلب على الغذاء، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها بلدان المنطقة، إلى التوسع في الأنظمة الزراعية المكثفة واستغلال المناطق الرعوية الهامشية من أجل الوفاء بالاحتياجات الخاصة بالسكان. وقد نتج عن ذلك استغلال جائر في الموارد الطبيعية وسوء استخدام الأراضي والمياه العذبة والموارد البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت التهديدات لعناصر التنوع البيولوجي نتيجة الانكماش في نطاق التوزيع الطبيعي للأنواع، ونتيجة لذلك فإن التدهور في الأراضي وتبعثر الأنظمة البيئية البرية والبحرية الفريدة وفقدان الموائل أصبحت جميعها مسألة التنوع البيولوجي الأولى في منطقة غرب آسيا. وما لم يتم اتخاذ تدابير صارمة على أعلى المستويات من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي، فإن عدم التوازن بين التنمية والمحافظة على البيئة من المحتمل أن يزداد حدة في المستقبل ويزداد تعقيداً نتيجة آثار التغيرات المناخية.

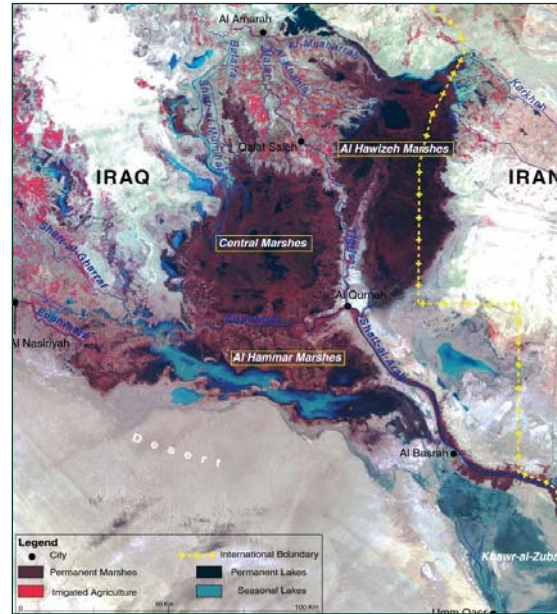
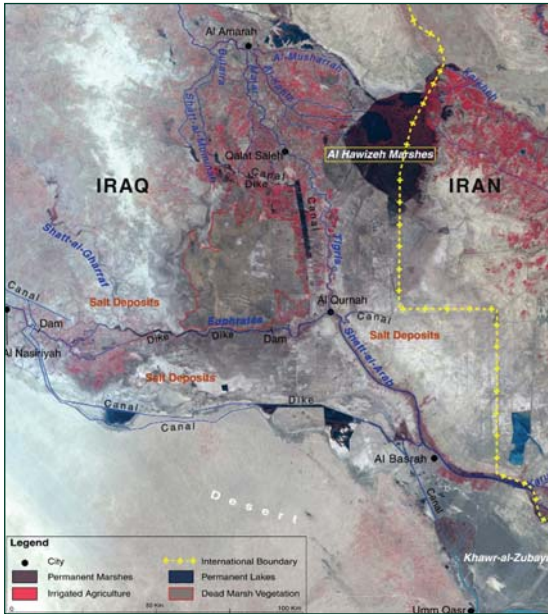
(١١)

تعتبر منطقة غرب آسيا أيضاً واحدة من أكثر المناطق القاحلة في العالم. وتتميز الأنظمة

البيئية في الأراضي الجافة من هذه المنطقة بأنها هشّة ويؤدي التدهور في الموائل وفقدان التنوع البيولوجي الخاص بها إلى أوضاع لا يمكن إيقافها أو عكسها، وهو ما يدفع المجتمعات المحلية إلى الهجرة ويؤدي إلى التصحر وإلى انتشار الفقر على نطاق واسع. وقد زاد تفاقم ندرة المياه نتيجة الارتفاع الحاد في الطلب على المياه خلال السنوات الأخيرة بسبب توسع المناطق الحضرية والتصنيع. ويتمثل واحداً من بين أهم التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في إدارة الموارد المائية والمحافظة على التنوع البيولوجي المائي الداخلي. وتساهم عوامل عدة من بينها غياب الآليات الرقابية الفعالة والاستغلال الجائر للمياه الجوفية وانتشار التلوث في زيادة شح المياه في المنطقة. وتؤدي الضغوط التي تمثلها الزراعة إلى زيادة ملوحة المياه الجوفية وإلى استنزاف الموارد من المياه العذبة وإلى تدهور الأحياء البيئية للتربة وإلى انخفاض إنتاجية الأراضي. وقد يمثل التدهور في التربة في الأراضي الجافة أيضاً مصدراً هاماً في الانبعاثات الكربونية إلى الجو. وقد تؤدي محدودية إنتاجية النظام البيئي في جميع القطاعات إلى التحول نحو تقنيات بديلة في إدارة الزراعة والثروة السمكية وهو ما قد يؤدي بالتالي إلى مزيد من فقدان التنوع البيولوجي من الأنظمة التي تتبع نظام زراعة موحدة وذلك على حساب المصادر الوراثية الهامة الأخرى.

(١٢) إن استنزاف مصادر المياه نتيجة الضخ غير المستدام كانت له آثار كبيرة على النظام البيئي في الظروف التي يهيمن عليها الجفاف في المنطقة. وقد تدهورت المناطق الرطبة في كل من العراق والأردن بشكل درامي وخطير. ففي الأردن، أدى سحب المياه الجوفية لتلبية الاحتياجات الحضرية والزراعية إلى تدهور المناطق الرطبة في محمية الأزرق والأنظمة البيئية الأخرى المرتبطة بها وإلى انخفاض الحركة السياحية (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)١٤. ومن ناحية أخرى، أدى ضخ المياه في كل من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين خلال العقود القليلة الماضية إلى تدهور كثير من واحات النخيل وينابيع المياه الطبيعية في المنطقة. ولوحظت مستويات خطيرة من التدهور في المناطق الرطبة في جنوب العراق وذلك بفقدان ٩٠ بالمائة من البحيرات والأهوار نتيجة استصلاح الأراضي وإنشاء السدود وأنشطة الصرف الصحي. وقد وحد المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهودهما من أجل وقف هذه الخسارة والفقدان من خلال إعادة تأهيل الأهوار في منطقة بلاد ما بين النهرين والعمل مع المجتمعات في مناطق الأهوار لتنفيذ العديد

(١٣) شهد الغطاء الحرجي في المدة الأخيرة خسائر كبيرة وانحساراً في مساحاته وذلك يعود أساساً إلى التغيرات المناخية والأمراض والآفات وإلى حرائق الغابات والجمع المفرط للأخشاب كوقود وإلى إنتاج الفحم وإلى تحويل الغابات ومناطق الرعي إلى مناطق للمحاصيل وإلى تعرية الغابات من أجل مشاريع التوسعة الحضرية غير المخطط لها. وتتم عمليات استخراج الحجارة في الموائل الحرجية في بعض البلدان لأغراض تنموية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم حالات الإجهاد الرئيسية التي تهدد مرونة الأنظمة البيئية للغابات والمناطق الحرجية. وللتعامل مع هذه المشاكل، فقد قامت معظم البلدان بتطوير خطط عمل وطنية من أجل مكافحة التصحر وقامت بحملات واسعة لإعادة التشجير وزرع الأشجار بأنواع أصلية في محاولة لاستعادة الأنظمة البيئية الحرجية. ولكن من المحتمل أن جهود إعادة التحريج قد تؤدي إلى أنظمة بيئية أقل تنوعاً وأكثر توحيداً وهي نتيجة تؤيد الحجة بأن الوقاية من خلال الحماية هي دائماً أفضل من إعادة التحريج.



توسعة مناطق الأهوار في بلاد ما بين النهرين في عام ٢٠٠٠

توسعة مناطق الأهوار في بلاد ما بين النهرين في عام ١٩٧٠

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول دعم الإدارة البيئية لمناطق الأهوار العراقية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩

١٤ راجع الهامس رقم (١).

محمية الأزرق الرطبة في الأردن:

- ♦ في عام ١٩٧٨، قامت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بإنشاء محمية الأزرق الرطبة من أجل المحافظة على الواحة القيّمة الموجودة في قلب الصحراء الشرقية في الأردن والتي تقع بين صحراء صخور جيرية في الغرب وبين صحراء من صخور البازلت في الشرق. وتتميز هذه الواحة بوجود أهوار غنية ومياه طبيعية تمثل بركا وجداول براقية وهو سر تسميتها بهذا الاسم الذي يعني "اللون الأزرق" باللغة العربية.
- ♦ في عام ١٩٧٧، حددت اتفاقية مسار واحة الأزرق الرطبة ومناطق المدّ المجاورة لها على أنها محطة رئيسية للطيور المهاجرة عبر الطريق الأفريقي - الأوروبي - الآسيوي. وتأتي أنواع مختلف من الطيور إلى هذه المحمية كل عام وذلك لأخذ قسط من الراحة خلال رحلاتها الطويلة على طريق الهجرة والبقاء خلال الشتاء أو التزاوج والتكاثر في المنطقة الرطبة. وتعتبر واحة الأزرق الواحة الوحيدة في الصحراء العربية التي تمتاز بنظام تعويض ذاتي والذي ساعدها على الاستمرار طوال هذه المدة.
- ♦ لسوء الحظ، شهدت هذه المنطقة الرطبة كارثة بيئية نتيجة سوء الاستخدام والاستخدام المفرط والجائر للمياه من حوض الأزرق. ونظراً للضخ المفرط للمياه من الواحة إلى مختلف المناطق الحضرية والحفر غير القانوني للآبار الارتوازية لأغراض زراعية، فقد انخفضت مستويات المياه بشكل مضطرب على مدى الخمسين عاماً الماضية حيث بدأت بالانخفاض الحاد في عام ١٩٨١ ووصلت إلى مستويات خطيرة في عام ١٩٩٣. وقد أدت هذه المعدلات العالية من ضخ المياه إلى استنزاف كبير للواحة الطبيعية، وهو ما أدى إلى جفاف مناطق كبيرة من الواحة الرطبة القيّمة بما يتجاوز مساحة ٢٥ كيلومتراً مربعاً.
- ♦ من خلال الدعم المالي، بدأت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة جهوداً لإنقاذ الواحة في عام ١٩٩٤ واستطاعت استعادة جزء هام من المنطقة الرطبة وهي تهدف إلى استعادة المستويات المستنزفة من المياه بنسبة ١٠ بالمائة. وحتى الآن لم يتم تحقيق هذا الهدف نظراً لاستمرار ضخ المياه وعدم توفر الأيدي العاملة والخبرة غير الملائمة في إدارة المناطق الرطبة. ولكن بفضل جهود الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، فإن العديد من أنواع الطيور التي كانت محمية الأزرق مشهورة بها قد بدأت تعود وتم إنشاء مدرجات ومخابئ للطيور من أجل مساعدة الطيور الزائرة من ملاحظتها والاستفادة منها.

العربي الذي أصبح منقرضاً الآن في المملكة العربية السعودية والحبارى المتوج الذي فقد معظم إعداده (توقعات البيئة العالمية - الإصدار الثالث، ٢٠٠٢) ١٥.



مركز الشهبانية للمها العربي في قطر

١٤) لقد تم فقدان كثير من الأنواع البرية والنباتات الأصلية نتيجة الرعي الجائر في المناطق الزراعية. فقد فقدت ثلاثة أنواع من الأشجار نتيجة التصحر في الأردن ولبنان وعمان واليمن. أما البحرين والمملكة العربية السعودية، فقد فقدتا أنواعاً مختلفة من الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بازدهار بشكل طبيعي. ويعتبر الصيد الجائر للثدييات الكبيرة والطيور ظاهرة أخرى أثرت بشكل سلبي على التنوع البيولوجي في المنطقة. وفي معظم بلدان غرب آسيا، تعتبر الأنظمة التي تحكم عملية الصيد غير فعّالة ولا يتم تنفيذ القوانين في المنطقة. ومن الأمثلة على الأنواع التي تم استنزافها بسبب الصيد الجائر الغزال الذي انخفض من حيث العدد والنطاق والمها العربي Oryx leucoryx والذي وصل إلى الانقراض في المناطق البحرية ولكن تمت إعادة تقديمه بنجاح من خلال التكاثر في الأسر، والحبارى

١٥ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٢. توقعات التنوع البيئي للمنطقة العربية - الإصدار الثالث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.



الغطاء الحرجي المتناثر - لبنان.

(١٦) برغم أن عملية إدارة الثروة السمكية تتم إلى حد ما في بعض البلدان في منطقة غرب آسيا، فإن الصيد غير المستدام للأسماك من قبل المجتمعات التي تعاني من فقر مدقع يستمر في تدمير الأسماك بإعداد هائلة وفي كثير من الأحيان بمعدلات تمنع مجتمعات الأسماك من تجديد نفسها. ويتم استغلال ١٥ مليون طن من الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)١٧ وذلك باستخدام طرق غير شرعية مثل الديناميت والطعم المسموم والأدوات الكهربائية. وقد عانت منطقة البحر الأحمر من فقدان أنواع رئيسية من الثدييات وأنواع الثدييات القعرية وبالتالي فإن المجتمعات التي تعتمد على الصيد في هذا القطاع تواجه خسائر مالية كبيرة وفقرًا مدقعًا وهو ما يشجع بالتالي على الاستغلال الجائر للموارد البحرية الطبيعية.

(١٧) إن انتشار الأنواع الغريبة الغازية قد أصبح مشكلة خطيرة بشكل متزايد في المنطقة. فقد ساهمت ظاهرة العولمة والتجارة الدولية وبشكل غير مباشر في تقديم الأنواع الأجنبية من الحيوانات والنباتات عبر الحدود البرية ومن خلال مياه ثقل التوازن وهو ما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية واقتصادية وصحية. وتعتبر منطقة غرب آسيا جزءًا من المنطقة العربية وقد صنف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) ٥٥١ نوعًا من الأنواع الغازية في المنطقة العربية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، فإنه في منطقة الجمهورية العربية السورية يعتبر نبات *Mauritania Ziziphus* نوعًا غازيًا بينما أصبحت سوسة النخيل الأحمر *Rhynchophorus ferrugineus* واحدة من الآفات الرئيسية التي تهاجم أشجار النخيل في شبة الجزيرة العربية (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)١٨. ومن ناحية أخرى، أدى نبات *Prosopis juliflora* في الإمارات العربية المتحدة إلى فقدان التنوع البيولوجي للشجيرات والأعشاب المرتبطة بينما غزا الصبار البري *Opuntia spp.* في اليمن مناطق الزراعة ويتم الآن اجتثاثه من خلال استخدام الأساليب الميكانيكية. ومن ناحية

(١٥) هناك تلوث بحري كبير سببه العديد من المصادر الزراعية والصناعية. فقد تسببت الحركة الكثيفة من الملاحة البحرية من قبل ناقلات النفط في حدوث تلوث بحري كبير في المنطقة. ويعتبر استخراج النفط والغاز والحدوث المتكرر للتسربات النفطية، بالإضافة إلى إلقاء النفايات الصناعية في البحر من المصادر البرية، الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي. وتوجد أمثلة كثيرة على التلوث في شمال منطقة سترة الصناعية في البحرين (المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ٢٠٠٤)١٦ والتي تؤثر على المناطق الرئيسية لزراعة الروبيان وهو ما يهدد بالتالي مصدرا هاما من الدخل الذي يعتبر أحد روافد الاقتصاد الوطني. وفي منطقة المشرق العربي، أصبحت أنواع جديدة من الكائنات البحرية مثل السلاحف والاسفنجيات مهددة نتيجة تدهور نوعية المياه بسبب إلقاء مياه المجاري ومياه النفايات والترسب. ويعتقد بأن ظواهر التكاثر المفرط للطحالب تمثل السبب الرئيسي لتكرار حوادث المد الأحمر خلال السنوات الأخيرة على الساحل الشرقي من عمان وفي منطقة بحر المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. وقد وجدت بعض المناطق الساحلية من لبنان بأنها ملوثة بشكل كبير بسبب مياه النفايات التي تلقي فيها وهو ما يؤدي إلى تدمير الحياة البحرية.

١٦ المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (٢٠٠٤) تقرير عن وضع البيئة البحرية. منطقة بحر المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، مدينة الكويت.
١٧ راجع الهامش رقم (١).

أخرى، فإن الغراب المنزلي Corvus splendens نوعاً غازياً من أنواع الطيور واسعة الانتشار. وفي البحر الأبيض المتوسط، تم تسجيل حوالي ٤٠٠ نوع من العوالم البحرية وبعضها غريب على النظام البيئي لبحار المنطقة. ولا يتم إغارة اهتمام كبير للأنواع الغريبة في المنطقة ولهذا لا تتوفر كثير من البحوث التقييمية من أجل متابعة ورصد الاتجاهات من حيث توزيعها وعددها. وقد أعاق عدم توفر الموارد المالية والفنية من قدرة المختبرات البحثية والوكالات الحكومية على تحسين معرفتها بالأنواع الغازية وفي نفس الوقت فإن القطاعات ذات العلاقة مثل الزراعة والتجارة مستمرة في كونها ذات وصول محدود إلى برامج التوعية بحجم وجدية هذا الخطر.

(١٨) أن التنوع البيولوجي في الأنظمة البحرية مهدد بالزحف البشري على الموائل الأصلية ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تغيير طبيعة الموائل وجرف الرمال وردم البحار من أجل توسعة المناطق التنموية الساحلية وهي ظاهرة متزايدة في منطقة شبه الجزيرة العربية. وقد تم ردم نسبة كبيرة من منطقة ساحل الخليج. فعلى سبيل المثال، زادت البحرين من ساحلها مسافة ٤٠ كيلومتراً مربعاً، وتم تطوير ٤٠٪ من المنطقة الساحلية للمملكة العربية السعودية وهو ما أدى إلى تدمير ٥٠ بالمائة من أشجار المانجروف فيها (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)١٩. وفي المنطقة البحرية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وبالقرب من ساحل الإمارات العربية المتحدة، زادت وتيرة تطوير الجزر الصناعية البحرية خلال العقد الماضي. وقد تم تجاهل التخطيط المساحي وتقييم عملية تدمير الموائل ولم يتم تنفيذ سوى إجراءات إدارة مستدامة محدودة. وتم دفن أو تدمير الأنواع البيئية البحرية والشعاب المرجانية التي تدعم المخزون السمكي الموجود نتيجة الأنشطة الإنشائية المكثفة بينما تواجه الأنواع المتبقية إلى تدهور نوعية المياه. وقد وردت عدة تقارير حول العديد من حالات تبيض الشعاب المرجانية

١٩ راجع الهامش رقم (١).

نتيجة لارتفاع مستويات مياه البحر وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات الملوحة. وعلاوة على ذلك، فإن الكوارث الطبيعية التي حدثت في المدة الأخيرة مثل إعصار جونو قد تسببت في انتشار تكاثر الطحالب السامة مما أدى إلى حدوث حالات المد الأحمر في أعقاب الترسب المكثف وازدياد عكورة المياه على الساحل العماني وهو ما أدى إلى تدمير معظم الحياة البحرية في المناطق المجاورة. (١٩) تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي مسئولة عن حوالي نصف الإنتاج العالمي من المياه المحلاة وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المائية لسكانها. وتشمل الآثار البيئية المرتبطة بتحلية المياه دخول الكائنات المائية في مداخل محطات التحلية وإلقاء الماء المالح الساخن المرفوض والكلور المترسب وبقايا المعادن وعناصر مكافحة الرغوة ومكافحة التقشر في المياه البحرية القريبة من الشاطئ وهو ما له آثار سلبية مباشرة على التنوع البيولوجي البحري. وعلاوة على ذلك، فإن تدوير نفايات الماء يتم استخدامه على مستوى واسع لأغراض الري وأعمال التجميل وهو ما يساهم في نترتة التربة نتيجة النفايات وتشجيع نمو الطحالب وتدهور نوعية المياه في الأنظمة البيئية البحرية. وقد وردت العديد من التقارير عن حالات وفاة أعداد كبيرة من السلاحف البحرية وعجل البحر والدولفين والفقمة والطيور في المناطق القريبة من السواحل.

(٢٠) أصبحت السلامة البيولوجية من بين المسائل ذات الاهتمام المتزايد بالنسبة للأنظمة البيئية والصحة في المنطقة وذلك برغم مزايا ومنافع التقنية البيولوجية بالنسبة للأمن الغذائي. وبرغم أن بعض بلدان غرب آسيا ومنها البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة لم تقم حتى الآن بالمصادقة على بروتوكول قرطاجنة، بينما هناك بلدان أخرى لم تقم حتى الآن بوضع أو تنفيذ أطر مناسبة لتنظيم الاستخدام والحركة عبر الحدود للكائنات المعدلة وراثياً والكائنات المعدلة الحية، فإن هناك دليلاً على أن منتجات التقنية البيولوجية يتم اختبارها أو المتاجرة فيها في العديد من البلدان. وتحتاج هذه المسألة إلى اهتمام عاجل. وبالرغم من ذلك، فإن هناك حاجة



الغزل العربي، Gazella gazelle cora، في السليل، عمان.



التنوع البيولوجي البحري في عمان.

العراق مؤخراً الدولة رقم ١٩٢ التي تقوم بتوقيع اتفاقية التنوع البيولوجي.

د) الظواهر السائدة في انهيار وانقراض الأنواع

(٢٣) في المنطقة العربية بشكل عام، هناك ١٠٨٤ نوعاً مهدداً بالانقراض ٢٤ بالمائة منها من الأسماك و٢٢ بالمائة من الطيور و٢٠ بالمائة من الثدييات (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ المفوضية الدولية للمناطق المحمية، ٢٠٠٨) (٢٠). وفي منطقة غرب آسيا، تعاني الثدييات من عمليات فقدان مستمرة في عدد السكان نتيجة لتدمير موائلها. وفي منطقة المشرق، أصبحت الأعداد والتوزيع الطبيعي للوعل الأوروبي *Capra ibex*، والغزال *Gazella spp.* محدودة من حيث المساحة الجغرافية. وانخفضت أيضاً أعداد النمر بشكل كبير في جبال شبه الجزيرة العربية (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠) (٢١). وقد أصبح المها العربي *Oryx leucoryx* منقرضاً في المناطق البرية ولكن لحسن الحظ تم إنقاذه من خلال التكاثر في الأسر في العديد من البلدان العربية. وفي منطقة سوقطرة من اليمن، هناك ٢٥٠ نوعاً من الأنواع الأصلية التي تواجه الانقراض (وزارة المياه والبيئة وكالة حماية البيئة، ٢٠٠٥) (٢٢). وفي عمان هناك ١٣٦ نوعاً مهدداً بينما تواجه نسبة ٤٦ بالمائة من جميع الأنواع الأصلية خطر بالانقراض

كبيرة في المنطقة إلى مزيد من جهود بناء وتعزيز القدرات المتعلقة بتقييم المخاطر وإدارة الكائنات المعدلة وراثياً وأثارها على الصحة والتنوع البيولوجية.

(٢١) أدت حيازة الأراضي بشكل غير متكافئ في المنطقة إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية وهو ما يعيق من تنفيذ الإجراءات الإدارية المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياحة غير المنظمة قد سمحت بالوصول إلى مواقع بيئية هامة وإلى موائل هادئة من قبل ممارسي رياضة السيارات والبنية الأساسية للسيارات، وهو ما أدى إلى فقدان كبير في التنوع البيئي. ونتيجة لذلك، فقد أصبح المعرفة التقليدية الفريدة وعمليات الإبداع والممارسات المرتبطة بهذه الأنظمة البيئية والتي تعتبر أساسية لحماية الموارد الوراثية الطبيعية معرضة للخطر والتدمير.

(٢٢) وأخيراً، فإن عدم حدوث تقدم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة قد مثل عائقاً كبيراً أمام حماية التنوع البيولوجي في منطقة غرب آسيا. ويتم استخدام الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام لأغراض البقاء وبالتالي فإن الحماية لا يعار لها اهتمام كبير ضمن أولويات المسائل السياسية من قبل صانعي القرارات في المناطق التي تشهد صراعات. ولكن حكومتي العراق والسلطة الفلسطينية شجعتا طوال الوقت وبشكل كبير أنشطة التنوع البيولوجي الإقليمية وهما تشاركان في برامج حماية التنوع البيولوجي رغم أنهما لا تزالان تواجهان مصاعب نتيجة الحروب المتكررة. وقد أصبحت

٢٠ راجع الهامش رقم (٧).

٢١ راجع الهامش رقم (١).

٢٢ وزارة المياه والبيئة وكالة حماية البيئة (٢٠٠٥). الاستراتيجية وخطة العمل الوطني للتنوع البيئي لليمن. برنامج الأمم المتحدة للتنمية/ مرفق البيئة العالمي/الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ واي إي أم/ جي ٣١.



السحلية ذات الذنب الشائك، *Uromastix microlepis*
منطقة صحراء الصخري، البحرين.



الشعاب المرجانية الناعمة، *Dendonephya* sp; و
Sergeant damselfish, *Abudefduf vaigiensis*
الإمارات العربية المتحدة.

في الجهود الهادفة إلى التخفيف من التغييرات المناخية وإلى أهداف التكيف على أنه مشروع أساسي بالنظر إلى الارتباطات الذاتية بين التغيير المناخي والتنوع البيولوجي. ورغم أن بعض الأطراف في اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي قد ذكرت بأنها حققت نجاحات في بعض الأمور مثل تبويب المناطق المحمية والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، فإن منطقة غرب آسيا هي في نفس الوضع الذي تمر به المناطق الأخرى من حيث أنها فشلت برغم ذلك في تلبية هدف عام ٢٠١٠ وهو تحقيق انخفاض كبير في مستويات فقدان التنوع البيولوجي. ويعزى هذا الإخفاق بشكل رئيسي إلى حقيقة أن التنوع البيولوجي تعتبر ذات قيمة قليلة وليست البيئة ضمن قائمة المواضيع السياسية. وهذه المنطقة تفتقر إلى التجانس وتنقصها الموارد المالية والفنية اللازمة لتحقيق أهداف الحماية الإقليمية. وهناك حاجة للإدارة السياسية والتوعية البيئية مقرونة بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة من أجل تحقيق تكامل

(وزارة البيئة والشئون المناخية، ٢٠٠١) ٢٣.
وفي الأردن تم تصنيف أنواع الطيور
Fulica atra و *Pterocles alchata*
Falco peregrinus و *Ammoperdix heyi*
نادرة ومهددة بالانقراض (وزارة البيئة،
٢٠٠٨) ٢٤.

(٢٤) أصبحت أنواع النباتات الطبية نادرة أو مهددة بالانقراض نتيجة تدمير موائلها بسبب التغييرات في أنماط استخدام الأراضي والاستغلال الجائر والظروف المناخية الصعبة. ففي الأردن، انخفضت مساحات موائل *Origanum* و *Crocus hermoneus* *syriacum* صغيرة الحجم وفي نفس الوقت أصبح نوع *Capparis deicua* مهدداً بالانقراض. وفي جبل العرب في جنوب الجمهورية العربية السورية، هناك دليل على أن ٥٠ بالمائة من فقدان أنواع النباتات يعود إلى ممارسات الإدارة السيئة. وقد أثرت عملية تبيض الشعاب المرجانية في بحر المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية على ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع من أحواض الشعاب المرجانية وهو ما يمثل نسبة ٧٩ بالمائة من إجمالي غطاء الشعاب المرجانية في العالم (المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، ٢٠٠٤) ٢٥. وفي نفس الوقت تأثرت أعداد ب البحر في كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة نتيجة أنشطة الإنشاء البحرية التي أدت إلى تدمير معظم أحواض الأعشاب البحرية التي يتغذى عليها هذا الحيوان.

هـ) استجابة البلدان بالنسبة لأهداف عام ٢٠١٠

(٢٥) إن تصميم بلدان منطقة غرب آسيا على المحافظة على التنوع البيولوجي واسترداده قد ظهر من خلال إقرار وتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبروتوكولات والاتفاقيات الإقليمية ومن خلال دعمها لأهداف التنمية الألفية وخصوصاً الهدف رقم (٧) وهو ضمان تحقيق الاستدامة البيئية والهدف رقم (١) وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. وينظر إلى التناغم والتنسيق

٢٣ التقرير الأول حول وضع البيئة في الأردن، وزارة البيئة، عمان.
٢٤ راجع الهامش رقم (١٢).
٢٥ راجع الهامش رقم (١٦).

الجدول رقم ٢

قائمة بيانات مركز مراقبة الحماية الدولية حول حماية المناطق المحمية المعلنة وطنياً:

البلد	عدد المناطق المحمية المعلنة
العراق	٦
الجمهورية العربية السورية	١٧
الأردن	٢٢
لبنان	١٥
اليمن	٦
المملكة العربية السعودية	١٢٨
الكويت	١٩
الإمارات العربية المتحدة	١٥
عمان	٦
قطر	٤
البحرين	٤

لديهم التفويض الرسمي للتأكد من تكامل عملية التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي في أنظمة السوق وفي أنظمة الضرائب الحكومية.

(٢٧) لقد اكتسبت الجهود المبذولة لتوسعة المناطق المحمية ومحميات الغلاف الجوي في منطقة غرب آسيا وتيرة كبيرة في بعض البلدان وذلك بهدف توسعة نسبتها من الغطاء العام للأراضي إلى ١٠-١٥ بالمائة خلال السنوات العشر القادمة. وتستمر عملية إقامة المناطق المحمية ومحميات الغلاف الجوي في المنطقة العربية بينما يتم تسجيل المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية بموجب اتفاقية رمسار. وبالرغم من ذلك، فإن المنطقة الإجمالية تحت هذه الحماية لا تزال صغيرة مقارنة بالجهود العالمية المبذولة لتحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة المناطق المحمية في الأردن وعمان تمثل أقل من ٦ بالمائة من إجمالي مساحة هذين البلدين مقارنة بنسبة

التنوع البيولوجي في تخطيط القطاعات واتخاذ القرار ضمن إجراءات التقييم الاقتصادية. التجانس وتنقصها الموارد المالية والفنية اللازمة لتحقيق أهداف الحماية الإقليمية. وهناك حاجة للإدارة السياسية والتوعية البيئية مقرونة بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة من أجل تحقيق تكامل التنوع البيولوجي في تخطيط القطاعات واتخاذ القرار ضمن إجراءات التقييم الاقتصادية.

(٢٦) لقد تم تنفيذ دراسات تقييم الآثار البيئية إلى حد ما في المنطقة، ولكن حتى الآن، فإن المشاركة العامة تعتبر محدودة. ويجب لذلك تكثيف الجهود في المنطقة من أجل تضمين وتكامل سياسات التنوع البيولوجي ضمن عمليات التخطيط التنموية الوطنية في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي بلدان غرب آسيا وكما هو الحال في مناطق أخرى، فإن تدابير التنفيذ الفعالة ضمن برامج الحماية تحتاج إلى دعم من صانعي القرارات والمشرعين الذين



عالمية تتجاوز ١٢ بالمائة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٨)٢٦. وفي بلدان غرب آسيا، زاد عدد المناطق البرية المحمية الدولية من ١٢٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٣١ في عام ٢٠٠٧، وبلغ حجمها ٨٧٨٦٣٩٠٢ هكتاراً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧)٢٧.

(٢٨) في الوقت الذي زادت المناطق المحمية في بعض البلدان مثل الأردن ولبنان، وبينما تم تطبيق برامج إدارة فيها، إلا أن المجتمعات المحلية بحاجة إلى إشراكها بشكل كبير ووثيق في عملية اتخاذ القرار لضمان إدارة إدارية ومالية فعّالة. ففي المملكة العربية السعودية، تم تبويب ١٩ منطقة محمية وبذلك تمت زيادة ٧١٧٨٢ كيلومتراً مربعاً إلى إجمالي المناطق تحت الحماية. وفي البحرين، تم وضع برنامج لضفدعة الأهوار المهددة جداً، والتي اختفت نتيجة تردي ينابيع المياه العذبة للبلاد، وتم تنفيذ برامج استرداد وتأهيل للغزال العربي النادر في محمية العرين للحياة الفطرية.

(٢٩) إن أكثر الإنجازات الهامة التي تحققت ضمن برنامج الاسترداد البيئي كان العمل على استرداد الأنظمة البيئية البحرية التي تعرضت للتدمير نتيجة مياه الصرف الصحي وإنشاء السدود في مناطق الأهوار بين نهري دجلة والفرات في العراق (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٣)٢٨. ولكن إنشاء مناطق رطبة صناعية في كل من العراق والجمهورية العربية السورية قد عوض عن فقدان التنوع البيئي في حوض نهر الفرات من خلال اجتذاب الطيور المهاجرة والمائية الهامة لمنطقة غرب آسيا. وفي نفس الوقت، فقد تم تنفيذ برامج حماية في المواقع لمحاصيل حبوب أصلية في الأردن وفي الجمهورية العربية السورية (توقعات البيئة للمنطقة العربية، ٢٠١٠)٢٩. وفي اليمن، تمت

استعادة أعداد النمر العربي من خلال برامج حماية في الموقع وحدث تقدم في أهداف حماية التنوع البيولوجي من خلال برامج بحثية وإنشاء بنوك الجينات. وفي قطر، تحقق تقدم كبير نحو استعادة المها العربي والذي أصبحت أعداده منقرضة في المناطق البرية. وقد تمت تربية قطيع صغير تأسيسي بشكل ناجح في الأسر في مركز تربية المها العربي وتمت إعادة تقديم حيوانات من هذا القطيع في ثلاث محميات وهي شهبان وأشيجبرجي والمذهبية. وتم أيضاً إعادة تقديم غزال الريم الذي أصبح منقرضاً وذلك في أعقاب جهود تربية ناجحة في الأسر. وقد زادت أعداد الحيوانات التي تم تقديمها إلى ٦٥٠ مها عربي و ٣٥٠٠ غزال ريم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ بعض جهود التربية في الأسر من أجل استعادة الغراب البري وأيضاً بعض أنواع الغزال وذلك في كل من الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية.

(٣٠) تعتمد منطقة غرب آسيا على ثروة من المعرفة التقليدية القائمة على المجتمعات وعلى القوانين العرفية التي تمثل جوهر المحافظة على التنوع البيولوجي. وهناك إجماع عام بين بلدان المنطقة على ضرورة دعم نظام دولي حول الوصول إلى المنافع واقتسامها، وذلك من أجل تنظيم المصادر الوراثية وحماية حقوق المجتمعات الأصلية التي تحافظ عليها. وتعتبر

٢٦ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٨). منصة بيانات جيو. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. <http://geodata.grid.unep.ch>

٢٧ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). منصة بيانات جيو. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. <http://geodata.grid.unep.ch>

٢٨ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٣) البيئة في العراق. تقرير تقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. جنيف.

http://postconflict.unep.ch/publications/iraq_PR.pdf

٢٩ راجع الهامش رقم (١).

مزايا التنوع البيولوجي كمورد يدعم خدمات النظام البيئي والمنافع المحتملة من البحث البيولوجي، والتي قد تؤدي إلى براءات اختراع أو عمليات بيع للأدوية الجديدة، بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية الذاتية للتنوع البيولوجي، واضحة من خلال الدخل الذي يتحقق للأطراف ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، في الجمهورية العربية السورية، يتم التشجيع على طرق الحياة التقليدية مثل رعي القبائل البدوية واستخدام الغابات، وتعتبر محمية بموجب القوانين المحلية. وستتم مراجعة القوانين والأنظمة الوطنية من قبل كافة الأطراف وذلك بما يتفق مع النظام الدولي حول الوصول إلى المنافع واقتسامها والذي سيتم تبنيه خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر أطراف الاتفاقية حول التنوع البيولوجي في مدينة ناغويا باليابان خلال عام ٢٠١٠. وقد أظهرت آلية بيت المقاصة للاتفاقية أن التعاون الدولي يعتبر أساسياً وجوهرياً ضمن الجهود الدولية لحماية التنوع البيولوجي. وقد قامت الأطراف ذات العلاقة في غرب آسيا، وعلى وجه الخصوص في لبنان والمملكة العربية السعودية، بتطبيق هذه الآلية بشكل فعال من أجل تطوير مزيد من المعرفة حول اتجاهات التنوع البيولوجي والتقنيات ونماذج النجاح في تنفيذ برامج التنوع البيولوجي.

(٣١) وختاماً، فإن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود الملموسة في غرب آسيا من أجل تلبية أهداف التنوع البيولوجي العالمية المحددة بموجب الخطة الإستراتيجية والأهداف الجديدة للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠ بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. ومن أجل ردم الفجوة بين العلم وبين السياسة، ومن أجل تقييم وضع التنوع البيولوجي لجميع المنطقة والمؤشرات والاتجاهات المرتبطة به، فإن هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث حول العلوم السليمة وإلى القيام برصد مكثف. وعلى متخذي القرار في المنطقة بذل جهود مكثفة لسن القوانين التي تحكم السلوك الإنساني. ولهذا الغرض يجب تشجيع عملية تأسيس حوار بين الحكومات والأطراف ذات العلاقة ومجتمع العلوم. وأخيراً وليس آخراً، يجب تشجيع الجهود الهادفة إلى الموازنة بين التنمية والمحافظة على البيئة وفي نفس الوقت المحافظة على التوازن البيئي في العالم الطبيعي الذي يمثل الطريق الواجب اتباعه إذا كان لا بد من المحافظة على كوكبنا هذا.



إدارة القانون البيئي والمعاهدات/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)
ص.ب. ٣٠٥٥٢
نيروبي ، ٠٠١٠٠ ، كينيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)
المكتب الاقليمي لغرب آسيا
هاتف ٩٧٣١٧٨١٢٧٧٧ تحويل ٧٥٢
فاكس: ٩٧٣١٧٨٢٥١ ١٠/١
البريد الالكتروني: Diane.Klaimi@unep.org
الموقع على شبكة الانترنت: www.unep.org.bh